

توزيع عام

عربي

الأصل: الإنكليزية

رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

- 1- في 22 أيار/مايو 2025، تلقت الأمانة مذكرة شفوية، مشفوعة بملحق، من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة.
- 2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه المذكرة الشفوية وملحقها لتطلع عليهما جميع الدول الأعضاء

البعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى

الرقم. 2501696

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ويشرفها أن ترفق طيه رسالة من سعادة السيد عراقجي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، إلى المدير العام للوكالة، وتود البعثة أن تطلب من الأمانة نشر الرسالة في شكل نشرة إعلامية (INFCIRC).

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، 22 أيار/مايو 2025

إلى: أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)



جمهورية إيران

وزارت امور خارجه

وزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية

22 أيار/مايو 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السعادة،

أود أن استرعي انتباهكم إلى تهديدات النظام الصهيوني الإسرائيلي المتكررة بشن هجوم على المرافق النووية السلمية في جمهورية إيران الإسلامية. وفي أحدث تقرير نشرته شبكة "سي إن إن" الإخبارية في 20 أيار/مايو 2025 نقلاً عن مصادر أمريكية رسمية، رُغم بناءً على معلومات استخباراتية تم الحصول عليها حديثاً أن النظام الصهيوني يستعد لتنفيذ هجوم على المرافق والبنى الأساسية والمواقع النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

1- إن البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية كان ولا يزال يخضع لرصد واسع النطاق ومتواصل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يبرز في أي من تقارير الوكالة أي مؤشر يدل على وجود تغيير ما في البرنامج. وفي الواقع، أثبت الطابع السلمي للبرنامج بأدلة قاطعة يمكن التحقق من صحتها.

2- ووفقاً لقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومقرراته، يمثل أي تهديد بشن هجوم على مرافق نووية انتهاكاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، يؤكد القرار GC(XXIX)/RES/444 الذي اعتمد في الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام للوكالة أن أي هجوم مسلح أو تهديد بشن هجوم مسلح على المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة. وفضلاً عن ذلك، ينص القرار GC(XXXI)/RES/475 الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام على أن أي هجوم مسلح على منشأة نووية قد يؤدي إلى انبعاث مواد مشعة وقد تترتب عليه عواقب وخيمة داخل حدود الدولة التي شُنَّ عليها الهجوم وخارج حدودها. كذلك، يؤكد القرار GC(XXXIV)/RES/533 الذي اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام أن أي هجوم مسلح أو تهديد بشن هجوم مسلح على مرفق نووي خاضع للضمانات، سواء أكان قيد التشغيل أم قيد التشييد، قد يوجد وضعاً يمكن أن يضطر فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى التصرف فوراً وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

3- وبالمثل، تؤكد الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 أن "الهجوم على المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية، والتهديد بالهجوم عليها، يعرضان السلامة النووية للخطر، وتترتب عليهما آثار سياسية واقتصادية وبيئية خطيرة، ويثيران قلقاً شديداً فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي بشأن استخدام القوة في الحالات التي تجيز اتخاذ إجراء مناسب وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

4- وإضافةً إلى ذلك، أدان مجلس الأمن بشدة الهجوم على المنشآت النووية. وفي القرار 487 المؤرخ 19 حزيران/يونيه 1981، وقت النظر في الهجوم الإسرائيلي على مركز البحوث النووية العراقي، أدان مجلس الأمن بشدة هذا الهجوم ووصفه بأنه انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ودعا النظام إلى الامتناع مستقبلاً عن تنفيذ أي أعمال من هذا القبيل وعن التهديد بتنفيذها. وذكر مجلس الأمن أيضاً أن الهجوم

يمثل تهديداً خطيراً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية برمته، ودعا النظام الإسرائيلي الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار إلى إخضاع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة على وجه السرعة.

5- ولا بد لي من التشديد على أن النظام الصهيوني الإسرائيلي يشكّل، بسبب برنامجه النووي غير السلمي، التهديد الرئيسي الوحيد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، يجب ممارسة ضغوط دولية واسعة النطاق على هذا النظام وما يمثّله من تهديد نووي. وليس النظام المعني طرفاً في أي من المعاهدات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، ويجب على المجتمع الدولي أن يجبره على تفكيك برنامجه للأسلحة النووية وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة طرف غير حائز لأسلحة نووية.

6- وكانت التهديدات والأعمال العدوانية التي اقترفتها النظام الصهيوني الإسرائيلي بحق بعض دول المنطقة على مدى العقود الماضية انتهاكات متعمدة ومتكررة لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2 منه، التي تحظر التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلي حظراً قاطعاً. وفي هذا السياق، تشكّل تهديدات هذا النظام بشن هجوم على المرافق والبنى الأساسية والمواقع النووية السلمية في إيران تهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، لا بد لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، من أن يتخذ إجراءً فورياً وفعالاً من أجل التصدي لتلك التهديدات. ومن الضروري أيضاً إلى أقصى حد أن تعالج الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المسألة بلا تأخير، وأن يدين مديرها العام هذا النوع من التهديدات إدانة قاطعة، لعلّ ذلك يتيح صون مصداقية الوكالة وحيادها.

7- وستقوم جمهورية إيران الإسلامية، مستندة إلى قوة القانون الدولي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها ومصالحتها ومنشأتها والدفاع عنهم في وجه أي أعمال إرهابية أو تخريبية. ومثلما حصل في الماضي، تحذر جمهورية إيران الإسلامية بشدة من أي مغامرة من جانب النظام الصهيوني الإسرائيلي، وسترد بحزم على أي تهديد أو عمل غير مشروع يرتكبه هذا النظام. ونحن أيضاً على قناعة راسخة بأن حكومة الولايات المتحدة ستتحمّل المسؤولية القانونية إذا شُنَّ النظام الصهيوني أي هجوم على المرافق النووية في جمهورية إيران الإسلامية، نظراً إلى توأمتها في المسألة. ويُذكر في هذا الصدد أنه في حال استمرار هذا النوع من التهديدات، لن يكون أمام جمهورية إيران الإسلامية سبيل سوى تنفيذ تدابير خاصة لحماية مرافقها وموادها النووية، وستُعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ذلك بتفاصيل تلك التدابير.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيد عباس عراقجي
وزير خارجية
جمهورية إيران الإسلامية

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة السيد إيفانجيلوس س. سيكيريس
رئيس مجلس الأمن

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية